ضبط أسلحة ومتفجّرات وأحزمة ناسفة

تونس: 8 قتلى باشتباكات بين متشدّدين ورجال الأمن

تونس - وكالات: قال مصدر أمني تونسي إن سبعة إسلاميين مسلحين ورجل شرطة قتلوا في اشتباك عنيف في منزل بضاحية رواد قرب العاصمة تونس، حيث عثر على أسلحة ومتفجرات وأحزمة ناسفة. واندلعت معركة بالأسلحة النارية في وقت متأخر يوم الاثنين عندما حاصرت الشرطة منزلاً في ضاحية رواد بشمال العاصمة في محاولة لإلقاء القبض على مجموعة من المتشددين المشتبه بهم يختبئون هناك. وقال المصدر «ثم القضاء على سبعة مسلحين إسلاميين وقتل أيضًا عون حرس وأصيب آخر في الاشتباك.» وأضاف إن العملية التي انطلقت انتهت ويجري تمشيط المنطقة الآن. وقالت مصادر محلية تونسية، نقلاً مصادر أمنية لم تذكرها بالاسم، إن قوات الأمن تمكنت من قتل «عنصرين إرهابيين، والقبض على آخر، لترتفع بذلك حصيلة هذه الاشتباكات إلى 7 قتلى في صفوف الإرهابيين، وقتيل وجريح في صفوف قوات الحرس التونسي (الدرك)».

وأشارت إلى أن هذه الاشتباكات تجدّدت أمس، حيث سُجل تبادل عنيف لإطلاق النار بين قوات الأمن و«العناصر الإرهابية» التي مازالت تتحصّن داخل منزل بمنطقة رواد الواقعة شمال غرب العاصمة تونس. وأكّد الرائد محمد علي العروي، الناطق الرسمي باسم وزارة الداخلية التونسية، استمرار العمليات الأمنية في هذه المنطقة، وقال إن الوحدات الأمنية التونسية «تهدف إلى إلقاء القبض على المجموعة الإرهابية المتحصّنة في أحد المنازل». وأوضح في تصريحات إذاعية بثت أمس، أن وحدات الحرس الوطني (الدرك) الخاصة «تتعامل مع المجموعة الإرهابية بكلّ حذر، وتحاول إلقاء القبض على العناصر الإرهابية التي لا تزال على قيد الحياة». وكان العروي قد أكّد أن بحوزة هذه «العناصر الإرهابية» كمية من الأسلحة والمتفجرات والأحزمة الناسفة، لكنه رفض تحديد هويتها، علمًا أن منطقة «رواد» التي تدور فيها هذه الاشتباكات تُعد واحدة من المناطق التونسية المعروفة بتزايد نشاط التيار السلفي الجهادي فيها. على صعيد آخر، أطلقت الجهات الليبية أمس سراح سبعة تونسيين كانوا قد احتجزوا منذ ظهر الأحد الماضي بمنطقة «ظهرة الخص» على الحدود التونسية - الليبية. وقال مصدر أمني تونسي مسؤول في تلك المنطقة الحدودية إن مفاوضات ستنطلق في الساعات القادمة مع الجانب الليبي لإعادة فتح معبر «راس جدير» الحدودي بين البلدين بصفة كلية وإرجاعه لحركته الطبيعية أمام المسافرين والبضائع. وأوضح المصدر أن المفاوضات دامت ساعات طويلة مع مسؤولين ليبيين من السلك الأمني والجمركي والعسكري من المنطقة الغربية بليبيا ومن منفذ «راس جدير» أفضت إلى إطلاق سراح التونسيين وعودتهم عبر معبر راس جدير إلى التراب التونسي على أن يتواصل التفاوض لإعادة الحركة إلى نسقها الطبيعي بمعبر راس جدير. جدير بالذكر أن حركة المعبر اقتصرت خلال اليومين الماضيين على عودة كل طرف تونسي وليبي إلى بلاده وذلك على خلفية إيقاف التونسيين وحجز شاحنات تونسية تحمل سلعًا ليبية مدعمة، إلى جانب تزامن هذه الأحداث مع إيقاف الجيش التونسي لليبيين بالمنطقة العازلة ثم الإفراج عنهم. من جانب آخر، قالت رئاسة الحكومة التونسية إن الرئيس الأمريكي باراك أوباما أجرى مساء الاثنين، اتصالاً هاتفيًا مع رئيس الحكومة مهدي جمعة أعرب له فيه عن ثقته بقدرة تونس على إنجاح مسارها الانتقالي. وأوضحت رئاسة الحكومة في بيان، أن الرئيس الأمريكي «هنأ مهدي جمعة والشعب التونسي بالدستور الجديد، وبما احتواه من ضمانات للحريات، وبالنجاح الذي حققته تونس في هذه المرحلة من مسارها الانتقالي». وأضافت إن أوباما «هنأ أيضًا مهدي جمعة بنيل الثقة من المجلس الوطني التأسيسي، وجدّد له التزام الولايات المتحدة الأمريكية بمواصلة دعم تونس وثورتها». وأشارت إلى أن أوباما أكّد «ثقته في قدرة تونس على النجاح في استكمال المسار الانتقالي، والوصول إلى تنظيم الانتخابات».ويأتي الاتصال الهاتفي بعد يومين من زيارة قصيرة قام بها ويليام بيرنز مساعد وزير الخارجية الأمريكي لتونس اجتمع خلالها مع الرئيس التونسي المؤقت منصف المرزوقي، ورئيس الحكومة مهدي جمعة. وأكّد بيرنز قبل مغادرته تونس استعداد بلاده لدعم تونس، لافتًا إلى أن «العالم ينظر بإعجاب وتقدير لمسار الانتقال الديمقراطي في تونس الذي تمكن من تجاوز صعوبات المرحلة الانتقالية وتعقيداتها ونجح بالوصول إلى توافق على دستور يحظى بإجماع حقيقي وواسع»، على حد قوله.

رجال الشرطة التونسية في موقع الاشتباكات

مقتل وإصابة 13 جنديًا بانفجار

اليمن: حاشد توقّع اتفاق صلح مع الحوثيين

جانب من توقيع اتفاق الصلح بين قبيلة حاشد وجماعة الحوثي

صنعاء - وكالات: بعد أسابيع من المعارك الدامية في شمال اليمن، توصلت قبائل حاشد النافذة أمس لاتفاق صلح مع الحوثيين منقلبة على آل الأحمر الذين كانوا يتزعمون هذا التجمع القبلي والذين منوا بخسائر فادحة في المعارك، بحسبما أفادت مصادر قبلية. وكان آل الأحمر الذين يحظون بدعم من أجنحة حاشد ومن السلفيين ومن تجمع الإصلاح الذي يمثل الإخوان المسلمين، خاضوا معارك قاسية ضد الحوثيين وحلفائهم في معاقل قبائل حاشد في محافظة عمران الشمالية. ورأت مصادر سياسية أن هذه المعارك تهدف إلى حسم السيطرة على شمال غرب اليمن استباقًا لتقسيم اليمن إلى إقاليم ضمن نظام اتحادي جديد تم الاتفاق على إقامته بموجب الحوار الوطني. وسيطر الحوثيون الأحد على منزل آل الاحمر بعد فشل عدة محاولات لوقف إطلاق النار، بينما انسحب مقاتلو آل الأحمر من منطقة المعارك. وأكّد شيخ قبلي أنه «تم التوصل إلى صلح بين الحوثيين وحاشد من دون آل الأحمر». وبحسب الشيخ، فإن «الذي يقود الصلح عن حاشد هو علي حميد جليدان،وهو من شيوخ قبيلة بني صريم». ويعد جليدان من أبرز حلفاء الرئيس اليمني السابق علي عبدالله صالح، بينما آل الأحمر هم أبرز أعداء الرئيس السابق. وما زالت وساطة تنشط لتثبيت الصلح وإشراك آل الأحمر فيه، بحسب مصادر قبلية. وأكّدت هذه المصادر أن الصلح يقضي بوقف كل أشكال الاقتتال بين الطرفين وتأكيد مبدأ التعايش وفتح الطرقات والسماح للحوثيين الذين يتخذون اسم «أنصار الله» بـ«التحرك بأمن وأمان في بلاد حاشد». ونظم أمس لقاء قبلي كبير بين الحوثيين وحاشد في مديرية حوث في عمران، وذلك للتهاني وتثبيت الصلح. وفي هذه الأثناء، توجه الوسيط عبد القادر هلال للقاء زعيم الحوثيين عبدالملك الحوثي في صعدة بشمال غرب البلاد، للتوقيع على اتفاق وقف إطلاق النار الذي طرحته لجنة الوساطة الرئاسية في وقت سابق بين الحوثيين وآل الأحمر، والذي تعثر بسبب تعنت الطرفين. ويبدو اتفاق الصلح بين حاشد والحوثيين بمثابة إقصاء لآل الأحمر من قبل حاشد، بعد أن تزعمت هذه العائلة تجمع حاشد القبلي لعقود وكانت السند الأقوى للحكم في صنعاء.وقال عبد الكريم الخيواني ممثل الحوثيين في الحوار الوطني اليمني «هذه ثورة من حاشد ضد آل الأحمر والظلم الذي مارسوه على حاشد طيلة خمسين عامًا». على صعيد آخر قتل ثلاثة جنود وأصيب 10 صباح أمس في انفجار استهدف حافلة تقل جنودًا من القوات الجوية أعلى طريق دار سلم بالعاصمة صنعاء، حسبما أفادت تقارير إخبارية يمنية. ونقل موقع «نيوز يمن» الإخباري عن شهود ومسعفين قولهم إن ما لا يقل عن 3 جنود قتلوا وأصيب 10 في هجوم على حافلة كانت تقل أفرادًا من الاتصالات العسكرية إلى مقرّ عملهم. وقال ضابط كان في موقع الحادث إن «هناك عبوة ناسفة زرعت في الحافلة». وأضاف إن العبوة انفجرت في الجزء الخلفي من الحافلة.

أمام قصر الاتحادية العام 2012

مصر: تأجيل محاكمة مرسي بقتل متظاهرين لليوم

إجراءات أمنية مشددة خارج أسوار المحكمة في مصر

القاهرة - وكالات: أجّلت محكمة جنايات القاهرة أمس لليوم محاكمة الرئيس المصري السابق محمد مرسي و14 آخرين في قضية قتل متظاهرين عام 2012. وتتصل القضية باشتباكات بين مؤيدين ومعارضين لمرسي وقت رئاسته أمام القصر الرئاسي بشمال شرق القاهرة قتل خلالها نحو عشرة أشخاص. وقالت جماعة الإخوان المسلمين التي ينتمي إليها مرسي إن أغلب القتلى أعضاء فيها. ومرسي متهم بالتحريض على القتل بينما يحاكم متهمون في قائمة الاتهام بالقتل والشروع فيه. وقال رئيس المحكمة المستشار أحمد صبري في ختام الجلسة إن المحكمة ستستمع اليوم لثلاثة شهود إثبات من الحرس الجمهوري بينهم قائده وقت الأحداث اللواء أركان حرب محمد زكي. وطلب محام يدافع عن القيادي السلفي جمال صابر ضم ثلاثة من قادة جبهة الإنقاذ التي دعت لمظاهرات خلال عهد مرسي إلى قائمة الاتهام قائلاً إن متهمين أبلغوا النيابة العامة بتورطهم في الأحداث. ولم يرد رئيس المحكمة على الطلب، بينما قال ممثل النيابة إن النيابة ستتطرق إلى الطلب في مرافعتها. وقياديو جبهة الإنقاذ الثلاثة هم المدير العام السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي والأمين العام السابق لجامعة الدول العربية عمرو موسى وحمدين صباحي مؤسس التيار الشعبي. ويرفض مرسي الاعتراف بشرعية محاكمته قائلا إنه لا يزال رئيسًا للدولة وإن عزله في يوليو بقرار من قيادة الجيش عقب مظاهرات حاشدة ضد حكمه هو انقلاب عسكري. وتعقد المحاكمة بمقرّ أكاديمية الأمن بشمال شرق القاهرة. ومن بين المتهمين في القضية أسعد شيخة نائب رئيس ديوان رئيس الجمهورية وقت رئاسة مرسي وأحمد عبد العاطي مدير مكتب الرئيس والعضوان القياديان في جماعة الإخوان المسلمين محمد البلتاجي وعصام العريان. وتجمع أمام أكاديمية الأمن نحو 30 متظاهرًا يعارضون جماعة الإخوان المسلمين حاملين لافتات كتب على إحداها «الشعب يريد إعدام الإخوان».ورفع متظاهرون لافتتين على كل منهما صورتان للمشير عبد الفتاح السيسي القائد العام للجيش الذي أعلن عزل مرسي كتب على إحداهما «أهالي قرية نشا مركز نبروه يدعمون المشير عبد الفتاح السيسي أمل مصر لرئاسة جمهورية مصر العربية». من جانب آخر أيدت محكمة النقض المصرية في جلستها أمس حكمًا بالسجن بحق وزير الداخلية الأسبق حبيب العادلي ثلاثة أعوام بعد إدانته بتشغيل عدد من مجندي وأفراد الشرطة بقطاع الأمن في أعمال الزراعة والإنشاءات بالأراضي المملوكة له في القضية التي عرفت إعلاميا بـ «سُخرة المجندين». وكانت محكمة جنايات جنوب القاهرة سبق أن قضت في فبراير الماضي بمعاقبة العادلي واللواء حسن عبدالحميد أحمد، مساعد أول وزير الداخلية لقطاع قوات الأمن سابقًا، بالسجن المشدد لمدة 3 سنوات لكل منهما ومعاقبة العميد محمد باسم أحمد لطفي قائد حراسة العادلي بالحبس لمدة عام مع الشغل. وطالب العادلي ومن معه في الطعون المقدمة منهم بإلغاء حكم محكمة الجنايات الصادر بإدانتهم، والقضاء بالبراءة أو إعادة محاكمتهم من جديد أمام إحدى دوائر محكمة جنايات القاهرة غير التي أصدرت حكمها بالإدانة. وسبق للنيابة العامة أن نسبت إلى المُتهمين الثلاثة في أمر الإحالة (قرار الاتهام) أن المُتهم الأول (العادلي) بصفته موظفًا عموميًا (وزير الداخلية) قام بالحصول لنفسه دون وجه حق على ربح من عمل من أعمال وظيفته بأن أصدر أوامره بصفته الوظيفية بتشغيل عدد من مجندي وأفراد الشرطة بقطاع قوات الأمن (الذي يترأسه المتهم الثاني) في أعمال الزراعة والإنشاءات بالأراضي المملوكة له بمدينة 6 أكتوبر.

الأمير سلمان والبلاوي يبحثان تطوير العلاقات

السعودية تتوعّد دعاة الفتنة من المطاوعة

الرياض- اف ب: قال رئيس الشرطة الدينية في السعودية إن هناك «دعاة فتنة» داخل الجهاز وتوعد بإقصائهم، وذلك تزامنًا مع اتخاذ الملك عبدالله بن عبد العزيز قرارًا بسجن الذين يقاتلون في الخارج وأنصار التطرف والإرهاب. ونقلت صحيفة «عكاظ» أمس عن رئيس هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الشيخ عبداللطيف آل الشيخ، قوله إن هناك «دعاة للفتن داخل جهاز الهيئة مؤكدًا «سنقصي كل من يسبب الفتن في هذا البلد». وأضاف حول الدعوة للجهاد في الدول المجاورة إن «من يدعو للجهاد فدعواه باطلة، وهو بذلك محرض ويدعو للفتن، لا يجوز الخروج عن طاعة ولي الأمر، ولا استشهاد بل هلاك لشبابنا في فتن الدول المجاورة». وقرر الملك عقوبة السجن لكل من يقاتل في الخارج والمنتمين أو المؤيدين للتيارات الدينية المتطرفة أو المصنفة إرهابية، وذلك في ظل توجه الكثير من الشبان إلى مناطق «الجهاد» وفي سوريا خصوصًا. ولا توجد أرقام محددة عن أعداد السعوديين الذين يشاركون في القتال في سوريا لكن مواقع التواصل الاجتماعي تعلن من حين لآخر مقتل أحدهم هناك كان آخرهم محام التحق بصفوف المقاتلين بعد أن ترافع عنّ متهمين في قضايا إرهابية في المملكة وتأثر بأفكارهم. لكن مصادر دبلوماسية غربية تقدر أعداد السعوديين الذين يقاتلون في «أرض الجهاد» الجديدة في سوريا بما لا يقل عن أربعة آلاف. ونصّ قرار الملك الاثنين على «السجن مدة لا تقل عن ثلاث سنوات ولا تزيد على عشرين سنة» كل من شارك في «أعمال قتالية خارج المملكة» و«الانتماء للتيارات أو الجماعات الدينية أو الفكرية المتطرفة أو المصنفة كمنظمات إرهابية داخليًا أو إقليميًا أو دوليًا». من جهة أخرى ثانية بحث ولي عهد السعودية الأمير سلمان بن عبدالعزيز مع رئيس الوزراء المصري حازم الببلاوي في الرياض أمس تطور التعاون في كافة المجالات. وأفاد مصدر رسمي أن الاجتماع استعرض علاقات التعاون وسبل دعمها وتطويرها في المجالات كافة إضافة إلى بحث آخر التطورات على الساحتين الإقليمية والدولية.